



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٠٠ / / التاريخ

جمهوريّة مصر العَاصِمة
وزارَة التَّربيَة والتعلِيم
مكتَب الوزير

قرار وزاري

رقم (٤٥) بتاريخ ١٨/٩/٢٠١٢

في شأن : إنشاء وحدة تكافؤ الفرص

وزير التربية والتعليم :

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٢ بإعادة تشكيل المجلس
القومي للمرأة ،
وعلى كتاب السيدة السفيرة رئيس المجلس القومي للمرأة المؤرخ ٢٠١٢/٧/٢٤ في شأن " وحدة تكافؤ الفرص : بالوزارة ،

قرار :

مادة (١) :

تنشأ وحدة تسمى " وحدة تكافؤ الفرص " تتبع رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير ،
ويكون مقرها ديوان عام الوزارة .

مادة (٢) :

تختص الوحدة المشار إليها بما يأتي :-



- أ- العمل على نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان وخاصة مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وذلك من خلال المناهج التعليمية والوسائل التطبيقية والعملية بالتعاون مع الإدارات المعنية .
- ب- حصر مشكلات العاملين نتيجة للتمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة أو المكانة الاجتماعية أو الآراء السياسية أو الثقافية أو السن أو الظروف الصحية أو غيرها، و دراستها واقتراح الحلول لها .
- ج- العمل على حصول المرأة على حقوقها في مجالات الترقى والبرامج الاجتماعية والتربوية والترفيهية والثقافية .



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠٠ / / التاريخ

جمهوريه مصر العربيه
وزارة التربية والتعليم

مكتب الوزير

-٤-

- د- توثيق البيانات والمعلومات والدراسات والبحوث التي تعكس واقع المرأة العاملة بالوزارة وتحديد احتياجاتها .
- ه- عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية والبحثية في الموضوعات التي تخص الوحدة .
- و- إصدار النشرات والندبات لتغطية الموضوعات في مجال عمل الوحدة .
- ز- تقوية ودعم دور المرأة في مجالات الأمانة بالمدارس والإدارات والمديريات التعليمية .
- ح- التعاون مع مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومى للمرأة لحل المشاكل التي تواجه المرأة العاملة .
- ط- إنشاء موقع لوحدة تكافؤ الفرص على الانترنت .

مادة (٣) :

تكون الوحدة هي حلقة الاتصال بين الوزارة والمجلس القومى للمرأة والمجالس المتخصصة الأخرى في مجال عمل الوحدة .

مادة (٤) :

على جميع العاملين بالوزارة والجهات التابعة لها والمراكز والهيئات التابعة لوزير التربية والتعليم والمديريات التعليمية بالمحافظات تسهيل عمل الوحدة وتوفير البيانات التي تطلبها.

مادة (٥) :

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وعلى جميع الجهات المعنية – كل فيما يخصه – تنفيذه.

وزير التربية والتعليم

(دكتور) / إبراهيم أحمد غنيم

